القضية الصحراوية بين الثوابت الجزائرية والتنازلات المغربية، دراسة كرونولوجية لتطور الصراع في الفضاء المغاربي

The Saharan Issue between the Algerian Constants and the Moroccan Concessions, a Chronological Study of the Evolution of the Conflict in the Maghreb S pace

كرايس الجيلالي [1*]، مهلول جمال الدين [2]

[1] جامعة وهران 2(الجزائر)

kerais2014@hotmail.fr

[2] جامعة وهران1(الجزائر)

mehlouldjamel@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/11/10 تاريخ النشر: 2022/12/01

****

ملخص:

تعدّ الأزمة الصحراويّة من بين أعقد القضايا في المغرب العربي، والتي لا تزال ترهن الكثير من المشاريع الإقليميّة بين الدول المغاربية، لا سيما في ظلّ التعنت المغربي الرافض للاستجابة لقرارات الشرعية الدولية، وبين الجمهورية العربية الصحراوية ومطالبها التحررية، والمدعومة من طرف الشرعية الدولية، وهذا ما تسانده الجزائر بدورها كدولة داعمة لقضايا التحرّر في العالم، ومساند للشعب الصحراوي في مسألة تقرير مصيره، لكن رغم ذلك يصر النظام المغربي على الترويّج لفكرة أنّ الصحراء الغربيّة هي جزء من المملكة المغربيّة، وهو يلقى دعما دوليا في شكل صمت اتجاه مواقفه المخالفة للقرارات الأممية، لكن ما يميّز الصراع؛ بعد اتفاق وقف اطلاق النار، هو ابتعاده عن الحلول العسكريّة، واعتماده على الأدّلة الدبلوماسيّة، حيث توظف كل من الجزائر والمغرب الأقصى ثقلهما إقليميًا، وعربيًا، ودوليًا، من أجل حشد التأييد للطرفين المختلفين، حول حلّ القضية الصحراويّة، بين التصور الجزائري الذي يعتبرها قضية تحرّر عادلة، وبين المغرب الذي يحاول تقديم إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة للشعب الصحراوي، من أجل ثنيه عن المطالبة بالاستقلال، حيث شهدت القضيّة الصحراويّة من خلال الدبلوماسيّة الجزائريّة والمغربيّة، عدّة تطورات، إذ استطاعت الجزائر الحفاظ على موقفها الثابت من الأزمة الصحراويّة، بينما سجل المغرب نوعا من التخبّط في المواقف، وتقديم التنازلات، وهذا ما سنسعى إلى التطرق إليه من خلال هذه الورقة البحثيّة..

---

*المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحيّة:

القضيّة الصحراويّة، القوّة الناعمة، ديبلوماسيّة الثبات، ديبلوماسيّة التنازل، الاستراتيجيّة الجزائريّة، الاستراتيجيّة المغربيّة.

Abstract:

The Saharan crisis is one of the most complex issues in the Maghreb, which still depends on many regional projects between Maghreb countries, especially in the light of Moroccan intransigence that refuses to respond to the resolutions of international legitimacy, and between the Sahrawi Arab Republic and its demands for liberation, supported by international legitimacy, and this is what Algeria, in turn, supports it as a country that supports the issues of liberation in the world, and supports the Saharawi people in terms of self-determination, but despite the fact that the Moroccan regime insists on promoting the idea that Western Sahara is part of the Kingdom of Morocco, and that it receives international support in the form of silence towards its positions contrary to UN resolutions, but what characterizes the conflict; after the ceasefire agreement, it is its move away from military solutions, and its use of diplomatic evidence, while Algeria and Morocco use their regional, Arab and international influence to mobilize the support of the various parties to resolve the Saharan question, between the Algerian perception, which it considers an issue of just liberation, and Morocco, which tries to introduce economic and social reforms among the Saharawi people, in order to dissuade them from claiming independence. The Saharawi cause, through Algerian and Moroccan diplomacy, has undergone several evolutions, as Algeria has been able to maintain its firm position on the Saharawi crisis, while Morocco has recorded a kind of confusion in situations, and made concessions, and this is what we will seek to address through this research paper.

key words:

The Saharan issue, soft power, stability diplomacy, compromise diplomacy, Algerian strategy, Moroccan strategy.

مقدمة:

يعرّف "**سير ارنست ستاتو**" الدبلوماسيّة على أنّها: "تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسميّة بين الحكومات والدول المستقلة"[1]

إنّ هذ التعريف يحيلنا إلى طبيعة الدبلوماسيّة، وما ترمي إليه في جانبه الخفيّ، فإذا كان الجميع يتفق على أنّ الدبلوماسيّة هي تغليب الحلول السلميّة والحوار وتقديم التنازلات وتقريب الرؤيتين بالنسبة للقوى المتصارعة، فإنّها أيضا تشير إلى توظيف كلّ دولة عن طريق سلكها الدبلوماسي لكلّ وسائل الضغط والترغيب

[1]- (السيد أمين شلبي)، في الدبلوماسية المعاصرة، علم الكتب، الطبعة الثانية، 1997، ص 29.

والترهيب، من أجل تمرير تصوراتها والحلول التي تخدم مصلحتها العليا، ولذلك لا يمكن الفصل بين العمل الدبلوماسي، وبين تجربة الدولة وخبرتها، وحجمها في محيطها الإقليمي والدولي، حيث تستطيع الدولة توظيف مختلف الإمكانيات المتاحة، من أجل خلق مناطق نفوذ وأصدقاء يمكن الاعتماد عليهم في المحافل الدوليّة، بما في ذلك المشاريع والمساعدات الاقتصاديّة. حيث يرى **"جوزيف إم سيراكوسا"** أنه من الصعب غضّ الطرف عن السياسات الدبلوماسيّة التي تمارَس في نطاق النظام الاقتصادي الدولي[1] كون النجاح الدبلوماسي يعني وجود ثقل للدولة، وقدرة على الحشد وخلق الحلفاء والأصدقاء، والقدرة على توجيههم نحو تصوراتها واستراتيجياتها في حلّ النزاعات الدوليّة، وهنا يلعب الثقل الاقتصادي دورا بارزا في خلق حلفاء وأصدقاء من أجل مساندة الطرح الدبلوماسي لدولة ما، حيث يرى "**آدم وطسون**" أنّ هدف الدبلوماسيّة الرئيس ليس فقط إدارة النظام، وإنّما إدارة التغيير[2] وهو بالضرورة تغيير نحو إرادة الدولة الأقوى أو الأكثر تأثيرا على محيطها، أو حتى داخل المؤسسات الإقليميّة والدوليّة، ولذلك فإنّ مكانة الدولة وتاريخها، والقيّم التي تُناضل من أجلها، تُعدّ من أهمّ عوامل نجاح دبلوماسيتها الخارجيّة.

إنّ هذا الطرح يدفعنا إلى العودة إلى موضوع البحث في هذه الورقة، وهو متعلق بالدبلوماسيّة الجزائريّة في إدارة الصراعات، خاصّة قضيّة الصحراء الغربيّة، التي شهدت عدّة تطورات، تبدو فيها ملامح الجزائر كلاعب إقليمي ودولي ساهم في الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الصحراوي من جهة، ومن جهة أخرى نجح في تخفيف حدّة الصراع؛ حيث تُعنى الدبلوماسيّة بالتواصل في الصراع وصناعة السلام[3] والانتقال من مفهوم القوّة الخشنة، إلى مفهوم القوّة الناعمة، أو تغليب لغة الحوار والتواصل بين أطراف الصراع، وهذا من أهمّ ملامح الدبلوماسيّة الجزائريّة، التي تتمتع بطول النفس والإصرار على المواقف، والتوافق مع الشرعيّة الدوليّة والقانون الدولي، مع الحفاظ على المصالح العليا للجزائر، كدولة محوريّة في المنطقة، حيث يُعتبر النزاع الصحراوي من أعقد قضايا التحرّر في القارة الإفريقيّة، وذلك بسبب تعدّد الأطراف وتضارب المصالح بين مختلف القوى التي تسعى إلى إيجاد حلّ للقضيّة، بينما يمكن تسجيل نوع من الثّبات في التصوّر الجزائري لإنهاء الصراع، وذلك منذ بداية الأزمة الصحراويّة مقارنة بالموقف المغربي الذي يمكن وصفه بالمتذبذب والمتغيّر منذ بروز قضيّة الصحراء الغربيّة إلى غاية اليوم، وهنا يمكن طرح المشكلة البحثيّة لهذه الدراسة كالآتي: **كيف تُدير الدبلوماسيّة الجزائريّة الأزمة الصحراويّة مقارنة بنظيرتها المغربيّة ؟**، تتبعها أسئلة فرعيّة:

- كيف بدأت الأزمة الصحراويّة، وما هي أهم التطورات التاريخيّة في الصراع؟،
- كيف انتقل النزاع حول الصحراء الغربيّة من الحلّ العسكري الى الحلول السياسيّة الدبلوماسيّة؟،

1- (جوزيف إم سيراكوسا)، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015، ص 13.

2- (السيد امين شلبي)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

3- (جوزيف إم سيراكوسا)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- فيما تتجلى أهم المواقف الجزائريّة من القضيّة الصحراويّة مقارنة بالموقف المغربي؟.

منهجيّة الدراسة:

1. الفرضيات:

.الأزمة الصحراويّة جاءت نتيجة تفاهمات استعماريّة بين المغرب وإسبانيا.

. دعم الدبلوماسيّة الجزائريّة لحقوق الشعب الصحراوي ساهم في التوجه نحو الحلّ السلمي.

. ثبات الدبلوماسيّة الجزائريّة ووضوح توجهاتها ساهم في تعزيز حقّ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

2. شرح مفاهيم الدراسة:

يقول **فولتير**: " إذا كنت تريد أن تتحدث معي فعليك أن تحدّد مصطلحاتك ومفاهيمك"[1] هي مقولة تعكس مدى حساسيّة المفاهيم وخطورتها في أي دراسة، خاصّة عندما يتمّ الاستنجاد بها من نظريات كبرى، ومعروفة ومتّفق عليها في المجتمع العلمي الأكاديمي، لكن قضية إسقاطها على الواقع، هو الذي يجعل من المفهوم غاية في الصعوبة، وذلك راجع إلى بروز مسلّمة الخصوصيّة لكلّ حالة دراسة، ولذلك سنعتمد على تعريفات إجرائيّة مقترحة من طرف الباحثين لمفاهيم قد تمّ توليدها بما يتماشى مع طبيعة الدراسة.

القضيّة الصحراويّة: ونقصد بها ذلك النزاع بين المملكة المغربيّة بصفتها قوّة استعماريّة، وبين الشعب الصحراوي بصفته شعب مستعمَر يسعى إلى التحرّر وبناء دولة حرّة ومستقلة، وهو نزاع أيضا أخذ طابعا دوليا بسبب تعدّد الأطراف ودخول النزاع إلى هيئة الأمم ومحكمة العدل الدوليّة، مع تعذّر الوصول إلى تسوية عادلة بسبب التعنّت المغربي واعتماده على أساليب تتعارض مع القانون الدولي، في تأجيل الوصول إلى حلّ، وفق مبدأ تصفيّة الاستعمار.

القوّة الناعمة: ونقصد بها الطرق السلميّة والبعيدة عن المواجهة العسكريّة، والتي توظَّف من أجل حلّ الخلافات والصراعات الدوليّة، بما فيها الأزمة الصحراويّة، حيث تعمل مختلف الأطراف المعنية بالصراع على تقديم حلول بما يخدم مصالحها القوميّة، وفي نفس الوقت تسوية الأزمة دون العودة إلى المواجهة العسكريّة.

دبلوماسيّة الثبات: ونقصد بها طريقة تعاطي وتعامل الجزائر من خلال المحافل والمؤسسات الإقليميّة والدوليّة مع القضيّة الصحراويّة، وهي تُشير إلى خطّ ثابت ورصّين في الموقف الجزائري، الدّاعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من جهة، ومن جهة أخرى الالتزام بالشرعيّة الدوليّة، والقانون الدولي الذي يتعامل مع القضيّة الصحراويّة من باب قضيّة تصفية الاستعمار.

دبلوماسيّة التنازل: ونقصد بها الطريقة التي تتعاطى بها المملكة المغربية وتتعامل بها مع القضيّة الصحراويّة، وهي تُشير إلى موقف متخبّط وغير ثابت وذلك راجع إلى تعدّد التفسيرات التي قدّمها المغرب للقضيّة

[1]- (عبد المعطي محمد عساف)، مقدمة إلى علم السياسية، دار مجدلاوي للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 02، 1987، ص. 23.

الصحراويّة، بالإضافة إلى علاقته بالقوى الفاعلة والمؤثرّة في الملف، وهذا راجع إلى كلّ المواقف المغربيّة المنافيّة للقانون الدولي والشرعيّة الدوليّة.

الاستراتيجيّة الجزائريّة: ونقصد بها موقف السياسة الخارجيّة الجزائريّة من القضيّة الصحراوية وتمسك الجزائر بموقفها منذ بداية الصراع إلى غاية اليوم، بالإضافة إلى التركيز على القانون الدولي وعلى الشرعيّة الدوليّة، في مجابهة التلاعبات المغربيّة، وفي دعم المطالب الشرعيّة للشعب الصحراوي.

الاستراتيجيّة المغربيّة: ونقصد بها السياسة الخارجيّة المغربيّة المبنيّة على التعارض مع القانون الدولي في ما يتعلق بتسوية النزاع حول الصحراء الغربيّة، وهذا ما يُحتّم على النظام المغربي، تكييف سياسته الخارجيّة بما يخدم مصالح القوى العظمى، بهدف كسب التأييد، والتماطل في حلّ القضيّة الصحراويّة.

3. الاقتراب النظري:

يُعرّف كلّ من (**جيمس دورتي**) و(**روبرت بلستغراف**) النظريّة على أنّها تنظيم للمعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة علميّة وسليمة للإشكاليات التي تثيرها ظاهرة موضوع الدراسة[1]؛ أي لا يمكن الحديث عن دراسة علميّة دون وجود إطار نظري تستند إليه، وتتكئ عليه في تفسيراتها، وما تتوصل إليه من نتائج من خلال تحليل الأحداث، ولذلك سنعمل من خلال هذه الورقة البحثيّة على توظيف المدخل البنيوي الوظيفي في فهم السياسة الخارجيّة الجزائريّة، وما هي المنطلقات والأسس التي تقوم عليها، حيث أنّ البنيويّة الوظيفيّة تعتقد أنّ الأفكار لها تأثير كبير على سياسة الدول، وكلّ ما بقيت نفس الأفكار والقيّم والهويّة ثابتة، نلتمس ثبات في سياسة الدولة، وكلّ ما تغيرت تلك الأفكار والقيّم تغيّرت مواقف الدولة، حيث نلاحظ نوعا من الثّبات في القيّم التي تؤمن بها الجزائر في سياستها الخارجيّة، خاصّة اتجاه قضايا تقرير المصير العادلة، ولذلك نجد الموقف الدبلوماسي الجزائري ثابت اتجاه الملف الصحراوي منذ بداية الأزمة، حيث تُساند الجزائر الموقف الصحراوي وتسعى من خلال أنشطتها الدبلوماسيّة، إلى تغيير مواقف القوى المؤثرة من أجل تسويّة الملف.

4. منهج الدراسة:

تعتبر المناهج في العلوم السياسيّة من أهمّ الأدوات المساعدة في الدراسة، وكلما تمّ اختيار المناهج بعناية كلما ساعد ذلك على تفكيك موضوع الدراسة والإحاطة به، ولذلك سنعتمد في هذا البحث على منهجين أساسيين، وهذا حسب طبيعة الموضوع:

أ)- المنهج التاريخي: لا تخلو أي دراسة من المنهج التاريخي، حيث لا بد من العودة إلى جذور الصراع خاصّة أننا نتناول سيرورة وتطورات القضيّة الصحراويّة، ولذلك سنعتمد على المنهج التاريخي في الإحاطة بالقضيّة.

[1]-(جيمس دورتي وروبرت بلستغراف)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 26.

ب)- المنهج المقارن: سنعتمد على المنهج المقارن، في تتبع الموقف الجزائري والمغربي حول القضيّة الصحراويّة منذ بدايتها مع رصد أهمّ التغيّرات التي رافقت هذا الموقف.

المبحث الأول

الأزمة الصحراويّة البداية والتطورات

يمكن لهيمنة أحد البلدان على إقليم معيّن عسكريا أن يتمخّض- حتى إن جلبت ما يشبه النظام- عنه أزمة مؤكّدة لباقي العالم[1] هكذا يُنظر إلى الصراعات العسكريّة، خاصة تلك التي تدفع بدولة ما إلى احتلال دولة أخرى تحت أي ذريعة، فإنّ تلك الحالة غير المتوافقة مع القانون الدولي ستخلق حالة أزمة تمس كلّ دول العالم، خاصة ونحن في عصر الحكومة العالميّة، ووجود مؤسسات دوليّة تعمل على ضمان سيادة كلّ أمّة على أراضيها، ورفض أي شكل من أشكال التدخل العسكري في شؤون الدول الداخليّة، لا سيما مواثيق الأمّم المتحدة الرامية إلى حقّ تقرير المصير، وتصفية الاستعمار، حيث يمكن الإشارة إلى قضيتيّن لا زالتا عالقتيّن في أروقة الأمّم المتحدة؛ القضيّة الفلسطينيّة بكلّ تعقيداتها، إضافة إلى آخر مستعمرة في إفريقيا، وهي الجمهوريّة العربيّة الصحراويّة، والتي لا تزال تخضع للسيادة المغربيّة، رغم رفض الشعب الصحراوي التنازل عن حقه في استرجاع سيادته على أراضيه، لكن التماطل المغربي، والتغاضي المفضوح من طرف القوى الاستعماريّة السابقة، هو الذي يرهن مستقبل القضيّة الصحراويّة، والتي نصّت مختلف القرارات الأمميّة على عدالتها وضرورة التعامل معها على أساس قضيّة تصفية استعمار، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم 690 الصادر (سنة 1991م) ، والذي صادق على أنّ قضيّة الصحراء الغربيّة هي قضيّة تصفية استعمار[2]، كما أن تتبع حيثيات القضية وكرونولوجيا تطور الصراع، سيبيّن مدى تعقيد القضيّة، وتضارب المصالح حولها، وعدم وجود نيّة حقيقيّة من طرف المجتمع الدولي لإيجاد تسوية عادلة للقضيّة، حيث سنحاول إعطاء لمحة تاريخيّة عن الوضع في الأراضي الصحراويّة المحتلّة منذ معاهدة "**الكوسوماس**" (سنة 1479م)، بين البرتغال وإسبانيا حيث نصّت على سيطرت إسبانيا على كلّ من جزر الكناري وسبتة ومليلة والصحراء الغربيّة، مقابل سيطرت البرتغال على مملكة فاس[3]:

المطلب الأول: المجال الجغرافي وتعداد السكان

من الضروري العودة إلى جغرافيا منطقة الصراع، كون العامل الجغرافي له دور بارز في الكثير من الصراعات الإقليميّة والدوليّة، ومن بينها المسألة الصحراويّة، وصراع القوى حولها رغم أنها في أغلبها صحاري خالية وغير مستغلّة، حيث تمتد الصحراء على مساحة قدرها 284ألف كلم^2، وهي تقع بين خطي العرض 27-40

---

[1]- (هنري كيسنجر)، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم، ومسار التاريخ، دار الكتاب العربي، د/ط، 2015،ص 361.

8- تم الاطلاع يوم 2020/02/29، الساعة 17:38.https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1991

[3]- (العربي برمضان)، قضية الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي رؤية مغربية(70 – 82)، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 23، 2016، ص 72

درجة شمالا لخط الاستواء، يجاورها من الشمال المملكة المغربيّة ومن الشرق الجزائر ومن المغرب تُطل على المحيط الأطلسي، مناخها في الجهة الشمالية رطب صالح للزراعة وجاف في الجنوب تتخلله بعض الواحات، كما تحتوي الصحراء الغربيّة على طبقات أرضية غنيّة وغير مستغلة، مرورا بالثروة الحيوانيّة كالإبل والمواشي والغزال والظباء، إضافة إلى ثروات معدنيّة لا تزال غير مستغلّة، وهي تثير أطماع القوى الاستعمارية حيث تشير تقديرات إلى وجود كميات معتبرة من الذهب، والألماس، والأحجار الكريمة، وصولا إلى الغاز الطبيعي، والنفط على الساحل، إضافة إلى الفوسفات[1].

أما تعداد السكان حسب إحصائيات (سنة 1977م) فإنّ عدد سكان الصحراء الغربيّة يقدّرون بـ700 ألف نسمة، أما الأمم المتحدة فقد قدّرت عددهم ما بين 100ألف و147 ألف نسمة، والبعض الآخر قدّر عددهم بحوالي 250 ألف نسمة، أمّا في عهد الاحتلال الإسباني قُدّر عدد سكان الصحراء الغربيّة (عام 1974م) بحوالي74ألف نسمة[2] وهي تقديرات تسعى في معظمها إلى طمس معالم القضيّة وإنكار حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بحجج واهية ولا تستند إلى أي نصّ قانوني، حيث أن عدد السكان لم يكن يوما من الأيام شرطا لقيام الدول، إذ توجد دول بتعداد سكاني أقل بكثير من الشعب الصحراوي.

يرتكز حوالي 18ألف و542نسمة في مدينة العيون عاصمة إقليم الساقية الحمراء، بينما يوجد في المدن الداخلية حوالي 5آلاف و251نسمة، ويبلغ عدد اللاجئين الصحراويين الموزعين عبر مخيمات تندوف بين73ألف و200ألف لاجئ، لهم دائرتين الأولى فوق الدرك الصحراوي التابعة للبليساريو والثانية تضمّها وحدات الجيش الجزائري، والمجتمع الصحراوي مجتمع مسلم يدين بالإسلام، وتسود فيه اللغة العربيّة بلهجة الحسانية، غير أن المدارس الإسبانية عملت على نشر اللغة الإسبانية بين المتعلمين. والشعب الصحراوي متكون من البربر الصنهاجيين، والزيانيين، والعرب بنو حسان، وهم عرب ذو أصول يمنيّة انتقلوا إلى الصحراء الغربيّة في القرن 13 ميلادي[3].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لقضيّة الصحراء الغربيّة

يعود تاريخ ظهور المشكلة الصحراويّة إلى ما بعد خروج القوى الاستعماريّة من المغرب العربي وما خلّفه من مشاكل حدوديّة ناتجة عن تقسيمات وضعها، خاصة معاهدة مدريد 194/11/14 والتي نصّت على وضع الإقليم تحت الإدارة الثلاثية إسبانيا، المغرب، وموريتانيا، مع الاستغلال المشترك للثروات، وتعويض السكان

---

[1]- (عمر بوزيد)، نزاع الصحراء، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29، مقال منشور في الموقع: http//www.alasr.ws/areticles/view/5651التصفح بتاريخ: 2020/01/20م علي الساعة 15.00سا.

[2]- (مسعود شعنان)، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والإعلام، يوسف بن خدة الجزائر، 2014، ص9.

[3]- (مصطفي الكتاب ، محمد بادي)، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، مكتبة الأسد للطبع، د/ط د/س، ص 9.

الأصليين الذين يتركون أراضيهم[1] وإنّ هذه الاتفاقية، تشير بوضوح إلى موقف المغرب الحقيقي من الصحراء الغربيّة، حيث قبل التنازل عنها والإدارة المشتركة لها، وهذا دليل على أنّ المغرب إلى غاية 1974 لم يكن يتعامل مع الأراضي الصحراويّة على أنّها جزء من التراب المغربي.

كما أن حالة عدم الرضا التي تولدت عن الحدود الموروثة عن الاستعمار، أدى إلى حالة من اللا استقرار في الفضاء المغاربي، وعجّل بظهور جملة من الصراعات الحدوديّة، خاصّة بين الجزائر والمغرب من جهة، ومن جهة أخرى بين المغرب وموريتانيا، حتى وصل هذا الصراع للصدام المسلّح بين الجارتين الجزائر والمغرب (سنة1963م)؛ فيما سُميّ بحرب الرمال، لتعود هذه الدول المغاربيّة لانتهاج مسلك آخر بعيدا عن الخلافات والنزاعات، والعودة لبعث العلاقات الدبلوماسيّة من خلال معاهدات "**إفران**" (سنة1969م) ومعاهدة الرباط (سنة1972م)، والتي أنهت النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر، لكن هذه المرّة طالبت المغرب بحقّ الوصاية على الصحراء الغربيّة وموريتانيا، ومحاولة بعث فكرة المغرب العربي الكبير (سنة 1969م) فقد كلّلت هذه العهود في الأخير بعقد معاهدة مع بريطانيا "الدار البيضاء" (سنة1970م) والجهود أسقطت فيها حقّ المغرب بالمطالبة بضمّ موريتانيا، لتطالب هذه الأخيرة بضم الصحراء الغربية باعتبارها امتدادً طبيعيا لها "موريتانيا الإسبانية" جزء لا يتجزأ منها، ليعلن المغرب في **16**أكتوبر/تشرين الأول 1975 حيث خرج أكثر من 350 ألف متطوع بهدف السيطرة على الصحراء الغربيّة، واستعادتها من موريتانيا في نفس اليوم الذي أصدرت فيه محكمة العدل الدولية قرارً استشاريا، قالت فيه إنه رغم ثبوت روابط تاريخيّة بين القبائل التي تسكن المنطقة وملوك المغرب، عبر الولاءات وتقديم البيعة، "إلا أن ذلك لا يثبت السيادة المغربيّة أو الموريتانيّة على الصحراء الغربيّة."[2].

كما أنّ إرهاصات الأزمة تعود إلى (سنة1973م)، فقد عقدت كلاّ من المغرب والجزائر وموريتانيا قمة ثلاثية من أغادير المغربيّة حضر فيها رؤساء الدول "الحسن الثاني" ملك المغرب والرئيس الراحل الجزائري "هواري بومدين" والرئيس الموريتاني "ولد دادة"، أقرّت القمّة في الأخير حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لقرارات منظمة هيئة الأمم المتحدة[3]. هذا الحق الذي أصبح المغرب يتنّكر له بشكل دائم، مستغلا علاقاته بالقوى الغربية، ومن هنا ظهرت بداية أزمة إقليم الصحراء (سنة1974م) بإعلان إسبانيا عن إجراء استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوي تحت مراقبة الأمم المتحدة، وذلك خلال ستة أشهر الأولى من (سنة1975م)، لكن عارضت المغرب هذا الاستفتاء مع موريتانيا وعرض القضية لهيئة الأمم المتحدة، ليعلن

---

[1]- (بن عامر تونسي)،تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بدون طبعة، بدون سنة، ص 362.

[2]- المسيرة الخضراء: دعوة الحسن الثاني التي انتهت بإعلان "الجمهورية الصحراوية، تاريخ النشر: 2019/10/19، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-

[3]- (محمد نور البصراتي وآخرون)، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها علي العلاقات المغربية الجزائرية، مجلة المركز الديمقراطي العربي، برلين، عدد خاص، 2017، ص 3

الملك المغربي "الحسن الثاني" عن تنظيم مسيرة خضراء نحو منظمة الصحراء تمخض عنها توقيع اتفاقيّة مدريد بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا ليتم إنهاء الوجود الإسباني في الصحراء[1].

هذه الاتفاقية زادت من تأزّم القضيّة حيث أعلنت جبهة التحرير الشعبيّة، عن قيام الجمهوريّة العربيّة الصحراويّة في (28 فيفري 1976م) وكانت هذه بداية الصراع المسلح بينها وبين المغرب، ويدور الهدف الأساسي لجبهة البوليساريو حول الاستقلال التّام للصحراء الغربيّة عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا، ليتحول النزاع الصحراوي من طابع استعماري إلى طابع إقليمي، وفي (أفريل1976م) يحتدم الصراع بين موريتانيا وبين جبهة البوليساريو، حيث انتهى من خلال الانقلاب الذي حدث في موريتانيا (عام 1978م)لتتدخل الدبلوماسيّة الجزائريّة، لتتمكن من إنهاء الحرب الموريتانيّة التي دامت ثلاثة سنوات، بعقد اتفاق يهدف إلى خروج موريتانيا من الأراضي الصحراويّة التي تحتلها، لينحصر الصراع بعدها بين المغرب والبوليساريو[2]. وانتهى هذا الصراع، بإبرام اتفاقيّة هدنة بين المغرب والبوليساريو (سنة 1988م.)

مع اعتراف الجزائر بالجمهوريّة العربيّة الصحراويّة، وفي ظلّ التصعيد المغربي والاتهامات غير المشروعة، قرّرت الجزائر قطع علاقاتها مع المغرب (سنة 1976م) مع غلق الحدود لتلعب ليبيا دورا آخر في ظلّ هذا الفراغ، ليصرّح الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" أنه المؤسّس لجبهة البوليساريو، مع اعترافه بها (سنة 1980م) ساعيا بعدها لتعزيز العلاقات مع المغرب من خلال استضافة القمّة الإفريقية (عام1982م) بحضور المغرب وتلبية الدعوة شرط عدم تدخل ليبيا في القضية مجددا[3].

ومع انشغال الجزائر بداية التسعينيات بالاضطرابات التي وقعت داخل البلاد، وزوال الثنائيّة القطبيّة، استطاعت المغرب بناء جدار عازل يصعب على البوليساريو اختراقه، ومع الدوامة التي عاشتها الجزائر، فإنها ليومنا هذا ما زالت ولا زالت تقرّ بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعمها المطلق للقضايا التحرّريّة، وعدم التدخل العسكري في حلّ النزاعات الإقليميّة للبلدان المجاورة[4]، وهذا ما ميّز السياسة الخارجيّة الجزائريّة، التي تتميّز بالوضوح والإيجابيّة، والحيّاد، وبذلك مكنتها من المساهمة في حلّ الكثير من القضايا الإقليميّة والدوليّة، ومن بينها النزاع الصحراوي، حيث أصبحت الجزائر ضامن لحقوق الشعب الصحراوي، وطرف أساسي في أي حلّ

---

[1]- (قاسم الزهيري)، مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية الموريتانية، الهلال العربية للطباعة والنشر، د/ط، 1991، ص 144، 145.

[2]- (عبد النبي مصطفى)، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، الجزائر، 2014، ص 26، 27.

[3]- (عمر صدوق)، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجزائرية، د/ط، 1986، ص 135.

[4]- (محمد نور البصراتي وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مستقبلي، يستند إلى الشرعيّة الدوليّة، وهذا راجع إلى خصوصيّة السياسة الخارجيّة الجزائريّة، حيث تعتبر صفة الحياد من أهم مميزات السياسة الخارجيّة الجزائريّة قبل وبعد الاستقلال[1].

يمكن القول إنّ النزاع الصحراوي هو أحد مخلّفات الحقبة الاستعماريّة، لكن السياسة المغربيّة ساهمت في تعقّد القضيّة، من خلال سعيه بكلّ الطرق إلى فرض سيادته على الأرض والشعب الصحراوي، الذي انخرط في عمل مسلح ضدّ التواجد الاستعماري الثلاثي، (الاسباني المغربي الموريتاني)، لينخرط فيما بعد في المساعي الأمميّة لحلّ الأزمة عن طريق الحوار والتفاوض، وذلك بموجب اتفاقيّة وقف إطلاق النار (سنة 1991)، في ظلّ تهرّب مغربي إلى اليوم.

المبحث الثاني

الأزمة الصحراويّة من النزاع المسلّح إلى الدبلوماسيّة كقوّة ناعمة

تحصل الدول على ما تريد من نتائج كون الدول معجبة بقيّمها ومنجذبة إليها[2] إنّها فكرة تشير إلى استكمال الصراع وحالة الحرب، لكن بطرق أخرى أكثر ليونة، وتعتمد على قيّم الدولة، وسلوكها الدولي، حيث تنجذب الكثير من الدول إلى سياسة دولة ما، بسب حيادها الإيجابي مثلا، أو قوة طرحها، أو سلوكها أثناء الحروب، وموقفها من سيادة الدول، وربما هذا ما ميّز الدبلوماسيّة الجزائريّة، في تعاملها مع القضايا ذات الصلة بالأمن القومي الجزائري، خاصة الأزمة الصحراوية، وكيف نجحت الجزائر في انتزاع الاعتراف الدولي بالقضيّة الصحراويّة من جهة، ومن جهة أخرى سنجدها توظف ثقلها الدبلوماسي، المبني على الحيّاد، والايجابيّة في حلّ الصراعات، وفي دعم القضيّة فيما بعد ووقف إطلاق النار، الذي تزامن مع نهاية الحرب الباردة، وتغير خارطة الفواعل المؤثرة في الملف الصحراوي.

إذ تعتبر مرحلة التسعينيات مرحلة حاسمة وحساسة في مجال العلاقات الدوليّة، حيث إنّ زوال الثنائيّة القطبيّة، وتصدر الولايات المتّحدة الأمريكيّة للمشهد العالمي، وفرض ملامح النظام العالمي الجديد، حتّم على الكثير من الدول إعادة النظر في سياستها الخارجيّة، وفي علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، خاصة تلك الدول التي عُرفت بمحور الممانعة، والتي تربطها علاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو عدم انسجام في المواقف حول الكثير من قضايا الشأن الدولي، فلم تعد تمتلك ذلك الهامش من الحرية في التحرك، وهذا ليس بسب تخليها عن مواقفها أو ثوابتها، بل يرجع إلى وضعية العالم، وبروز قوة عسكريّة وسياسة واقتصاديّة، تتحكم في مختلف نواحي الحياة، ولذلك أصبحت قضايا التحرّر في العالم، تميل إلى الحلول السلميّة، خاصة تلك القضايا التي كان يدعمها الاتحاد السوفياتي، ويقف إلى جانبها، فقد أصبحت اليوم بحاجة إلى التعامل مع

---

[1]- (إسماعيل العربي)، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، د/ط، 1982، ص 255.

[2]- (حسن علي بحري)، القوة الناعمة سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، د/ط، 2008، ص 14.

الوضع الراهن، ووفق مفرزاته الجديدة، إذ إنّ أي نظام دولي له أبنيته ووظائفه التي تؤثر وتتأثر بسوسيولوجيا الدولة، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال توصيات لجنة السياسة المقارنة التي كان يرأسها الباحث الأمريكي" **غابريال ألموند**" والباحث السوسيولوجي "**راد كليف براون**" والمنظر الاقتصادي " **ماسينوفسي**"[1] ، وهذا ما ستعرفه القضيّة الصحراويّة، والتي تدعمها الجزائر بشكل مطلق، غير أن مرحلة التسعينيات وتوقيع اتفاقية الهدنة، سيتيح فرصة كبيرة أمام الآلة الدبلوماسيّة، لكلّ من الجزائر والمغرب في التسويق للحلّ الأفضل وفق توجه كلّ دولة، كما أنه سيحتّم على المفاوض الصحراوي تبني سياسة خذ وطالب، ونقل الضغط من الجبهة العسكرية، إلى جبهة المؤسسات الدوليّة، والمحافل الإقليميّة، من أجل إثبات حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهي الاستراتيجية التي سنجد الجزائر تدعمها وتتبناها، حيث ستنتقل إلى مجابهة المغرب عن طريق النشاط الدبلوماسي، موظفة ثقل الجزائر في هذا الجانب، كونها دولة تتبنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم قضايا التحرّر العادلة، وبذلك سيكون لها قدرة كبيرة على التأثير في المحافل الدوليّة، وهنا نجد (**جوزيف ناي**) يقول: القوة الناعمة هي جعل الآخرين يريدون ما تريد، تختار الناس بدل إرغامهم[2].

يعتبر حق تقرير المصير للشعب الصحراوي أحدّ أبرز الحلول السلميّة في الصراع، وأكثرها حياديّة وقبولا من طرف الجميع، وهو موقف ليس بجديد على القضيّة، فقد أقرّت به كلّ الأطراف، منذ بداية الخلاف، بما فيها المملكة المغربيّة، إلاّ أنّ تقادم الصراع وتماطل المجتمع الدولي في تنظيم الاستفتاء ساهم في تغيير المعطيات على أرض الواقع، خاصة بعد المسيرة الخضراء، وانسحاب إسبانيا من الأراضي الصحراوية، هذا الانسحاب الذي يمكن وصفه بالمدبّر له، حيث تم مباشرة إحلال الجيش المغربي محل السلطات الاستعمارية الإسبانية، وبذلك عدم إعطاء فرصة للقيادات الصحراوية لتنظيم نفسها، وهذا لا يأتي من فراغ، بل يشير بوضوح إلى وجود تحالفات وترتيبات مسبقة بين المغرب وبين إسبانيا، حول كيفية تقسيم الأراضي الصحراويّة، رغم إقرار إسبانيا منذ (سنة 1963) بضرورة تنظيم استفتاء في الصحراء الغربيّة تحت رقابة دولية[3] وهو نفس المبدأ الذي قبلت به المغرب، واعتبرته حلاّ للمشكلة، غير أن التغيرات التي شهدها العالم، وحتى على المستوى الإقليمي، أدى إلى تغيّر الموقف المغربي اتجاه الصراع، إذ أصبح ينظر إلى الأراضي الصحراوية على أنها جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، رغم بروز جبهة البوليساريو، كممثل سياسي وعسكري للشعب الصحراوي، ورفضها كل أشكال التسوية التي لا تعترف بحقّ الشعب الصحراوي وسيادته على أراضيه، وهو موقف يستند إلى الشرعيّة الدولية، خاصة بعد إدراج القضية في الهيئة الأممية كقضية تحرّرية، وانضمام جبهة البوليساريو إلى منظمة الوحدة الإفريقيّة (سنة 1982)، بفضل الدبلوماسيّة الجزائريّة، التي نجحت في التأثير على الموقف التونسي

---

[1]- (نصر عارف، محمد)، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية المنهج المعرفي. النظرية، المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط 1، 2002، ص 270.

[2]- (جوزيف س ناي)، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، 2007، ص 25.

[3]- (العربي بن رمضان)، مرجع سبق ذكره، ص 73.

والمصري والموريتاني، بل وساهمت في انسحاب المغرب من المنظمة، وفرض مزيد من العزلة عليه[1] وهذا راجع إلى قوة الطرح الجزائري، وفي نفس الوقت استناده إلى الشرعيّة الدوليّة، كما أنّ الجزائر ومنذ بداية الأزمة تطالب بحلول سلميّة تحترم إرادة الشعب الصحراوي، هذا السلوك الذي أكسب الجزائر مزيدا من الأصدقاء، أو لنقل المعجبين بنهج السياسة الخارجيّة الجزائريّة، وهذا ما يمكن اعتباره نوعا من القوّة الناعمة التي تستند عليها الجزائر في حلّ الأزمات وفي حشد التأييد الدولي لمواقفها وهنا نجد «**جوزيف ناي**» يعطي تعريفا للقوّة الناعمة على أنّها في جوهرها قدرة أمّة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبيّة نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيّمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد[2].

إذ يمكن اعتبار مرحلة الثمانينيات وما بعدها بالمرحلة التي انتقل فيها الصراع، من المواجهة العسكرية المباشرة، إلى المواجهة الدبلوماسية، بين المغرب كدولة محتّلة، وبين الجزائر كدولة داعمة لمبدأ تقرير المصير، وهذا ما تعكسه السياسة الخارجيّة الجزائريّة، التي أصبحت تناضل من أجل الشعب الصحراوي وتدعم حقّه الكامل في تقرير مصيره، وهو مبدأ راسخ في أدبيات السياسة الخارجيّة الجزائريّة، وتمّت ترجمته من خلال العمل الدبلوماسي، وما يرافقه من حشد للمواقف والأصدقاء وصناعة التحالفات، خاصّة أنّ العلاقة الجزائريّة الأمريكيّة، لا ترقى إلى مستوى العلاقة المغربيّة الأمريكيّة، حيث تعتبر واشنطن المغرب دولة معتدلة، وهذا حسب معايير الدبلوماسيّة الأمريكيّة[3].

إن هذا التصنيف الأمريكي للمملكة المغربيّة، يعتبر في حدّ ذاته انحيازً واضحًا وسيكون له تأثير كبير على الموقف المغربي، وسيساهم في تحويل السياسة المغربية اتجاه القضيّة الصحراويّة إلى نوع من التسويف، والتأجيل، وفي نفس الوقت استغلال الوقت للعمل على الأرض وتغيير الجغرافيا والديموغرافيا في الأقاليم الصحراويّة، رغم ما تبذله الجزائر من جهد للحفاظ على حقوق الشعب الصحراوي، عن طريق الالتزام بحقّ تقرير المصير، والدفاع عن هذا الطرح في المحافل الدوليّة، حيث سنجد نوعا من التوافق في السياسة الخارجيّة الجزائريّة وسلكها الدبلوماسي، في مختلف المحافل الدوليّة، حيث يعتبر (**كنيث تومسن**) بأن السياسة الخارجيّة هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أمّا الدبلوماسيّة فهي الوجه التنفيذي[4]، إنّ الموقف الجزائري واضح من القضيّة الصحراويّة، وقد كان ذلك أثناء المواجهة العسكرية للصحراويين مع الاحتلال المغربي، فقد

---

[1]- (محمد بوعشة)، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي إدارة الحرب الأثيوبية الإيريتيرية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 31 -39.

[2]- (حسن علي بحري)، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]- (إسماعيل معراف)، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث في الشرعية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 288.

[4]- (بطرس بطرس غالي)، السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسية، مصر، العدد 18، 1962، ص 26

قدّمت الجزائر كلّ الدعم للجانب الصحراوي، إضافة إلى استقبال اللاجئين، واستضافة القيّادة العسكريّة والسياسيّة للجمهوريّة العربيّة الصحراويّة، وإقناع الكثير من حلفاء الجزائر بالاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عسكري وسياسي للشعب الصحراوي، وهنا نجد السياسة الخارجيّة الجزائريّة، ومن خلال آلتها الدبلوماسيّة، تعمل على دحض كلّ الحجج المغربيّة الرامية إلى ضمّ الأراضي الصحراويّة، حيث أقرّت الجزائر ونادت منذ (سنة 1975) بحقّ تقرير المصير[1].

هذا المبدأ الذي تعزّز بعد وقف إطلاق النّار، وعودة طرفيّ الصراع إلى طاولة الحوار، ومحاولة إيجاد حلّ للأزمة بطرق سلميّة تتماشى مع القرارات الأمميّة، وتضمن في نفس الوقت حقّ الشعب الصحراوي في استعادة السيادة على أراضيه، خاصة وأنّ الحجج المغربيّة واهية، وتتعارض مع القانون الدولي، فنجد أنّ المغرب يصر على وجود علاقات بيعة وولاء بين القبائل الصحراويّة والعرش المغربي، وهذا ما يتيح له حقّ المطالبة بالسيادة على الأراضي الصحراويّة[2]،وهذا الطرح ترفضه الأمم المتحدّة، وكل القوى العالميّة، لكنها تتماطل في تطبيقه، خاصّة بعد اتفاقية الهدنة (سنة 1991)، حيث تنصّل المغرب من التزاماته اتجاه الطرف الصحراوي، وحاول تغيير مقترحاته في ما يخص التسوية، وسعيه إلى إقحام الجزائر في الصراع، ورفض التفاوض مع جبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي، وسعيه إلى التفاوض مع الجزائر، التي تعتبر نفسها دولة جارة لكلّ من المغرب والصحراء والغربيّة، وهي تدعم فقط الشرعيّة الدوليّة، وتسعى إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير، بما يتماشى مع مبادئ السياسة الخارجيّة الجزائرية، إلاّ أنّ المغرب أصبح يعتبر حل تقرير المصير حلاّ قد تجاوزه الزمن، ويقدم خيار الحكم الذاتي، ويصرّ على أنّه لا حلّ سوى الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية[3].

إنّ ملامح تطور القضيّة الصحراويّة بعد اتفاق وقف إطلاق النار (سنة 1991)، وفرض نوع من التقسيم على الأراضي الصحراويّة، من خلال الجدار الرملي العازل، حيث يسيطر المغرب على معظم الأراضي الصحراويّة، وأهمّ المدن والشريط الساحلي، بينما احتفظت جبهة البوليساريو بمساحات صحراويّة شبه خالية، مع إطلالة ساحليّة، بعد انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تسيطر عليه، كما أنّ كلّ المقترحات التي ستتقدم بها البعثات الأمميّة، سنجدها تميل إلى الطرح المغربي، وتتبنى فكرة الحكم الذاتي، مثل مخطط (**جميس بيكر**)الأول (سنة 2001)، واقتراح الحكم الذاتي من طرف المغرب، في ظلّ معارضة صحراويّة شرسة[4]، إنّ هذا التغير في الموقف الدولي، يشير بوضوح إلى دور الدبلوماسيّة المغربية، وعلاقتها بالقوى الكبرى، التي نجدها تدعم حقّ تقرير المصير، وفي نفس الوقت تميل إلى الطرح المغربي وترفض ممارسة أي ضغط حقيقي على

---

[1]- (العربي بن رمضان)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]- (يحظيه السيد حمدي)، الصحراء الغربية اخر مستعمرة في إفريقيا، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، د/ ط، د/س، ص 102

[3]- (ألبورتو كرينر ودفيد سرلياس)، الصحراء الغربية: قلة وفاء، اهمال ..... أو مسؤولية، اوراق فايس46، 2007/05/22.

[4]- (اسماعيل معراف)، مرجع سبق ذكره، ص 244.

النظام المغربي، حيث يرى **بن عمر تونسي**، إنّ الموقف الفرنسي مفضوح ومتحالف بالكامل مع بعض أطراف النزاع، على الصعيد العسكري والسياسي، والاقتصادي[1]، وفي المقابل نجد أنّ الموقف الصحراوي من الصراع ثابت، ومتمسك بحقّ تقرير المصير، إضافة إلى الموقف الجزائري الذي أصبح أكثر تركيزا على النشاط الدبلوماسي، موظفا مكانة الجزائر بين الدول، وما تحظى به العقيدة الدبلوماسيّة الجزائريّة من ترحيب بين الدول، فرغم المتغيرات الجديدة التي أفرزها النظام الدولي الجديد، نجد مبدأ تقرير المصير، ورفض الجزائر أن تكون طرفا في التفاوض حول الصحراء الغربيّة، عزّز من موقفها وأكسب القضية مزيدا من الدعم والمساندة، حيث إنّ وضع الدولة وتموقعها في بنية السياسة الدوليّة، يعتبر من أهمّ ميزات تفسير سلوكاتها الخارجيّة[2] وهو تفسير يشير إلى مدى الوضوح الجزائري في التعامل مع القضيّة الصحراويّة، سواء قبل اتفاق وقف إطلاق النار، أو حتى بعده.

المبحث الثالث

النزاع الصحراوي بين الثوابت الجزائريّة والتنازلات المغربيّة

يقول (**هنري كسنجر**) هناك ستة أسئلة على أمريكا أن تجيب عليها من أجل نظام عالمي خاص بالقرن 21:(ما الذي نسعى لمنعه؟، ما الذي نسعى لتحقيقه؟، ما الذي لا نسعى لتحقيقه؟، ما الذي يجوز لنا الانخراط فيه؟، ما الذي لا يجوز لنا الانخراط فيه؟، وقبل كل شيء ما القيّم التي نسعى للترويج لها؟)[3].

هي أسئلة تبدو موجهة للإدارة الأمريكيّة، بصفتها قوة عظمى، لديها مسؤولية ترتيب العالم، ورسم ملامحه في القرن الجديد، خاصة بعد أن أصبحت القوّة رقم واحد في العالم، لكن هذه الأسئلة لو حاولنا التدقيق فيها سنجدها تُطرح من طرف كلّ دولة وعلى مستواها، ومستوى علاقاتها الخارجية، فعلى كلّ دولة في العالم تحديد ملاح سياستها الخارجيّة، وضبط ساعتها الدبلوماسية، على المواقف والمبادئ التي تحكمها، وفي الوقت نفسه ترسم الخطّ الذي ستمشي عليها، وكيفية التعامل مع القضايا المطروحة على الساحة الدوليّة، خاصّة إذا كانت تلك الدولة لها سياسة خارجيّة واضحة وثابتة ومتّزنة؛ أي لديها تقاليد في التعامل يدركها المجتمع الدولي، ويمكنه أن يتنبأ بمواقفها اتجاه بعض القضايا، حتى قبل اتخاذ الدولة لموقف معين، لوجود إرث دبلوماسي وخطّ واضح يربط الدولة بالمجتمع الدولي، فالسياسة الخارجية لا تتشكل فجأة في أذهان صانعي القرار، كما أنّها لا تتُّخذ بمعزل عن بيئة القرارات الاجتماعية المعقّدة، ولأن السياسة الخارجيّة هي تمثيل لخبرات الدولة السابقة،

---

[1]- (بن عامر تونسي)، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[2]- (سليم قسوم)، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د/ط، د/س، ص 60.

[3]- (هنري كيسنجر)، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 361

والمعتقدات السياسية التي تراكمت لها عبر الزمن، والتي يمكن النظر إليها كعوامل مكوّنة لنسق الدولة الأسطوري[1].

كل هذا يحيلنا إلى سهولة التنبؤ بالسياسة الخارجيّة لكلّ من الجزائر والمملكة المغربية، وكيفية ترجمتها على أرض الواقع، من خلال النشاط الدبلوماسي، الذي أصبح أكثر قوّة وفاعليّة في إدارة الصراع حول الأراضي الصحراويّة، وكيفية إيجاد تسوية للقضيّة بما يتوافق مع الشرعيّة الدولية، وهنا سنجد نوعا من التبايّن في المواقف، وفي النشاط الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب، ليس من جانب الرؤى والحلول المقترحة فحسب؛ ولكن من خلال طريقة الترويج والتسويق، وكيفيّة الحصول على الدعم والمساندة، خاصة أنّ الصحراويين وصلوا إلى قناعة حلّ هذا الصراع عن طريق التفاوض، كون القضية قد كسبت تأييدا دوليا، واعترفا بها على أنها قضية تحرّر عادلة، وهنا جاء دور النشاط الدبلوماسي، من أجل تحريك القضية، والدفع نحو حلّها، خاصة أنّ الصراع المسلّح لم يعد يخدم كل الأطراف بسبب التكلفة، ولذلك يصبح الحوار والتفاوض هو المخرج الوحيد، حيث إنّ الدبلوماسية تأخذ شكل إدارة عدم الاتفاق بين الدول، لكي تظل بعيدة عن الحرب والصراع[2].

ومن خلال هذا يمكن العودة إلى طبيعة كل من الدبلوماسيّة الجزائريّة والمغربيّة، في إدارة الصراع، وهذا بالضرورة يحتّم على كلّ منهما انتهاج سياسة معيّنة، كون القضيّة التي يناضلان من أجلها مفصول فيها من طرف الهيئة الأمميّة، لكن تبقى كيفية تنفيذ القرارات وترجمتها إلى حلول واقعية، يخضع لطبيعة المجتمع الدولي، ولطبيعة القوى المتحكّمة فيها، وعلاقة كلّ من الجزائر والمغرب بصانعي القرار العالمي، خاصة الموقف الأمريكي، الذي نجده يتعامل بالازدواجية مع القضية الصحراويّة، فمن جهة يدعم حقّ تقرير المصير، وهذا ما صرّح به الرئيس الأمريكي الأسبق(**نيكسون**) عندما قال: "لا رغبة لدينا بأراضي الآخرين، ولا نسعى للهيمنة على أي شعب كان، فمرامنا العيش بسلام ليس لنا فحسب، بل لجميع قاطني المعمورة"[3] ومن جهة أخرى نجد السياسة الأمريكية اتجاه الصراع الصحراوي غير حازمة، ولا تمارس ما يكفي من الضغوط من أجل إجبار المغرب على الالتزام بالقرارات الدوليّة، والسير نحو استفتاء حقّ تقرير المصير، حيث تنظر واشنطن إلى المغرب على أن لها موقعا جغرافيا مهمّا، ويمكن أن يكون حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية[4]، ومن خلال كلّ هذا سنحاول عقد المقارنة بين الدبلوماسية الجزائريّة اتجاه الصراع الصحراوي وما تمثله من ثبات في المواقف، وبين الدبلوماسيّة المغربيةّ وما يحكمها من تنازلات وعدم وضوح:

المطلب الأول: الثوابت الجزائريّة اتجاه القضيّة الصحراويّة

1- (لويد جونس)، تفسير السياسة الخارجية، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، بدون طبعة، ص 83.

2- (السيد أمين شلبي)، مرجع سبق ذكره، 1989، ص 32.

3- (هنري كيسنجر)، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 372.

4- (إسماعيل معراف)، مرجع سبق ذكره، ص 288.

يعتبر كلّ من مبدأ حق تقرير المصير للقضايا العادلة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدولة، وترجيح الحوار والتفاوض لحلّ النزاعات، من أهمّ سمات السيادة الخارجيّة الجزائريّة، وهذا ما تعمل عليه الآلة الدبلوماسيّة الجزائريّة، حيث أصبحت طرفا مرحّبا به في مختلف النزاعات، كون الجزائر دولة محايدة، وتربطها علاقات احترام متبادل مع كلّ دول العالم، التي تعترف بها الجزائر، وتقيم معها علاقات على أساس الندّية، والمعاملة بالمثل، كون الجزائر وفي الشأن الخارجي، لا تخضع لتقلبات النظم، وتغير الرؤساء، فنجد جملة من الثوابت تحكم السياسة الخارجيّة، وتطبقها عبر كل المراحل، وفي عهد مختلف الرؤساء، وهذا ما عزّز مكانة الجزائر الدوليّة، ونحن نجدها اليوم تعود إلى النشاط الدبلوماسي بقوة، وتكثف من تحركاتها دوليّا وإقليميّا، خاصة اتجاه القضايا العادلة التي تدعمها الجزائر وتقف إلى جانبها، حيث يمكن حصرها في القضية الفلسطينيّة، وما تحظى به من دعم مطلق وصولا إلى النزاع الصحراوي، حيث نجد كلّ رئيس وأثناء تأدية اليمين، يؤكد على ثبات الموقف الجزائر اتجاه القضيتين، وإصرار الجزائر على احترام الشرعيّة الدولية، من أجل تسوية أي من الملفين، وربما هذا العامل الذي ساعد على ثبات السياسة الخارجيّة الجزائرية اتجاه الملف الصحراوي، حيث تعرف السياسة الخارجية من خلال سلوك الدولة، التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدوليّة والحركات التحرّرية، أو نحو قضية معينة[1] حيث يمكن وصف السياسة الخارجيّة الجزائريّة اتجاه الملف الصحراوي، بالسياسة الثابتة والصبورة، فرغم انحياز القوى العظمى للطرح المغربي، إلاّ أنّ الموقف الجزائري لا يزال ثابتا، وهو يتجلى في النقاط التالية:

- حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ بداية الأزمة الى غاية اليوم.
- اعتبار القضيّة الصحراويّة قضية تصفية استعمار عادلة.
- رفض تقديم أي تنازل حول الأراضي الصحراوية، إلاّ من خلال مبدأ الاستفتاء.
- تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني للشعب الصحراوي.
- مساعدة الشعب الصحراوي في الدفاع عن حقوقه من خلال المنظمات الإقليمية والدوليّة.
- قدرة الجزائر على كسب المزيد من التأييد للقضيّة الصحراويّة، خاصة داخل الاتحاد الإفريقي.
- رفض الجزائر منذ بداية الصراع أن تكون طرفا في التفاوض.
- تحرّر الجزائر من الضغوطات الإقليميّة والدوليّة، كون الموقف الجزائري مطابق للشرعيّة الدوليّة.

من خلال هذه النقاط التي تم استعراضها، نجد أنّ الجزائر ومن خلال دبلوماسيتها الثابتة والرصّينة، استطاعت الحفاظ على سيادتها، وقدرتها على اتخاذ مواقف حازمة في وجه القوى الاستعماريّة، كون الجزائر متحرّرة من عقدة البحث عن أصدقاء أو حلفاء من أجل دعم موقفها، كون الموقف الجزائري نابع من الشرعيّة الدوليّة، وحتى الدول المساندة للطرح المغربي لا نجدها تنكر للشرعيّة الدوليّة، حتى وإن كانت تتماطل في

[1]- (ناصف يوسف حقي)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، د/ط، 1985، ص 157

تطبيقها، كما أنّ موقف الجزائر لا يعتبر معاديا للمغرب، بل إن الجزائر تساند المغرب في استرجاع أراضيه المغتصبة من طرف إسبانيا، وكذلك الموقف الجزائري لا يرى تعارضا بين حقّ تقرير المصير ومطالبة المغرب باسترجاع السيادة على الأقاليم الصحراويّة، وهذا ما صرّح به (**محمد يحياوي**)أثناء مداخلته أمام محكمة العدل الدوليّة (سنة 1978)[1] وهذا يدل على مدى نضج السياسة الخارجيّة الجزائريّة، والتي تهدف إلى إيجاد تسوية بما يضمن حقّ الشعب الصحراوي ويحترم خياراته، وفي نفس الوقت بما يتوافق مع الشرعيّة الدولية، في دليل واضح على أنّ الموقف الجزائري ليس معاديا للمغرب، أو يسعى إلى إلحاق الضرر به، وإنما هو يعبّر عن روح وجوهر السياسة الخارجيّة الجزائريّة اتجاه القضايا العادلة، ولذلك نجد الجزائر من بين المرحبّين باتفاقية وقف إطلاق النار بين الجانبين، وهي تسعى إلى إيجاد حلّ سلمي، وهذا ما تعمل من أجله الآلة الدبلوماسيّة الجزائريّة، فرغم حالة الصراع والتوتر والاعتداء المغربي المتواصل على الأراضي الصحراويّة ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع، نجد الجزائر ومن خلال دبلوماسيتها الأزمويّة، أي التدخل دائما في حالة التوتر والعمل على التخفيف والحدّ منه، حيث يرى (**محمد بوعشة**)، أن الطابع الأزموي من أهم السمات اللصيقة بالدبلوماسيّة الجزائريّة[2]،

وهنا يمكن القول إنّ الدبلوماسيّة الجزائريّة، أو دبلوماسيّة الثبات، هي ما يميّز السياسة الخارجيّة الجزائريّة، اتجاه الملف الصحراوي، فالجزائر تدعم مختلف قضايا التحرّر في العالم، مهما كانت طبيعتها أو بعدها أو قربها من الجزائر، ولذلك نجدها تتمتع بمواقف ثابتّة، كون مواقفها تعبّر عن الشرعيّة الدوليّة.

المطلب الثاني: التنازلات المغربيّة اتجاه القضيّة الصحراويّة

منذ بداية الحركة الاستعماريّة، وتوجه الأطماع الإسبانيّة والبرتغاليّة نحو المغرب، لم نجد ما يشير إلى تعامل المغرب مع الأراضي الصحراويّة على أنها جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، فقبل السيادة المشتركة عليها بينه وبين كل من إسبانيا وموريتانيا، وهذا دليل على أن المغرب لم يكن لديه أي رابطة بالأراضي الصحراويّة، وتعامل معها كمستعمر أجنبي، يسعى إلى توسيع نفوذه، خاصة أنّ اتفاقيّة استقلال المغرب لم تنصّ على استرجاع السيادة على الأراضي الصحراوّية، إذ إنّ استقلال المغرب عن فرنسا كان(سنة 1956)،في حين أنّ الأراضي الصحراويّة، بقيت تحت الإدارة الإسبانية، وهنا يصرح الباحث المغربي (**بن رمضان**)، أنّ المغرب كان يسعى إلى الحصول على استقلاله، ثم استكمال الوحدة الوطنية[3] وهذا الموقف في حدّ ذاته يحمل تناقضا وسوء تعريف للتراب الوطني، وكيفية استرجاع السيادة عليه، كما أن هذا الموقف المضطرب وغير الثابت سنجده يطبع السياسة المغربيّة، في إدارة الملف الصحراوي إلى يومنا، وهذا يشير إلى وجود نوع من التخبّط في الموقف المغربي،

---

[1]- (العربي بن رمضان)، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2]- (محمد بوعشة)، مرجع سبق ذكره، ص 31، 39

[3]- (العربي بن رمضان)، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وهذا ما سيجر المغرب إلى تقديم الكثير من التنازلات من أجل الاحتفاظ بحقّ المطالبة بالسيادة على الأراضي الصحراويّة، حيث يمكن تصنيف الدبلوماسيّة المغربية في خانة دبلوماسيّة المنح والخسارة، مقابل تحقيق الأهداف، وذلك عكس الدبلوماسيّة الجزائرية القائمة على الصداق والإقناع[1].

فالأراضي الصحراويّة أصبحت بمثابة الهاجس للمغرب، والهدف الوحيد الذي يسعى إلى تحقيقه، حتى وإن قدّم الكثير من التنازلات للقوى العظمى التي تتماطل على أرض الواقع وتتخاذل وتغض الطرف عن التجاوزات الصهيونية في حقّ الفلسطينيين، وفي حقّ الصحراويين[2]، التي يمكن اعتبارها مجانيّة، فرغم عدم وجود ضغط حقيقي على المغرب من أجل تنظيم الاستفتاء، إلاّ أنّ كلّ القوى العالميّة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكيّة، تعتبر أن حقّ تقرير المصير هو الحلّ الأمثل للأزمة الصحراويّة، هذا الموقف الذي عبّر عنه الملك الراحل **الحسن الثاني** الذي استغرب التناقض الأمريكي وطلب المساندة منه باعتباره صديق يحافظ على المصالح المغربيّة[3]. إنّ هذا القلق المغربي يشير إلى تخبّط وإلى نوع من السياسة القائمة على التنازلات، حول ملف الصحراء الغربية، هذه التنازلات التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- قبول السيادة المشتركة على الأراضي الصحراويّة من طرف المغرب منذ بداية الأزمة.
- القبول بمبدأ حقّ تقرير المصير من أجل إيجاد تسويّة للصراع.
- تنازل المغرب عن جزء من الأراضي الصحراويّة لصالح موريتانيا.
- عدم مطالبة المغرب بجزر الكناري (الخالدات) رغم أنها جزء من الأراضي الصحراويّة.
- سكوت المغرب عن الاحتلال الإسباني لمدينتي سبتة ومليلة.
- تنكر المغرب لمبدأ حق تقرير المصير.
- انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقيّة (سنة 1982.)
- العلاقات المغربيّة الفرنسيّة الإسبانيّة المشبوهة.
- موقف المغرب غير الواضح اتجاه الأزمة الخليجيّة (سنة 1991.)
- القرار الخارجي المغربي بالقرار الخليجي.
- إقامة علاقات دبلوماسيّة مع الكيان الصهيوني (سنة 1993.)
- اقتراح المغرب لمشروع الحكم الذاتي (سنة 2007.)
- مطالبة المغرب بالتفاوض مع الجزائر بدل الحكومة الصحراويّة.
- عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي (سنة 2017)والجلوس مع الجمهوريّة العربيّة الصحراويّة تحت سقف واحد.

---

[1]- (السيد أمين شلبي)، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] - (جيلالي كرايس)، القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية تشابهات وتقاطعات، تاريخ النشر: 2020/04/01، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29، الرابط: https://voixdedeuxrives.com/

[3]- (بن عامر تونسي)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

إنّ كل هذه النقاط تشير بوضوح إلى مدى التقلبات الحاصلة في السياسة الخارجيّة المغربيّة، وكيف أصبحت الدبلوماسيّة المغربيّة تتميز بالتخبّط وعدم الثبات، وتقديم تنازلات في كلّ مرّة، وذلك من أجل عدم الضغط عليها من طرف القوى العظمى، وذلك بهدف ضمان تأييدها للطرح المغربي، نجد هذا الأخير يقدم الكثير من التنازلات على حساب سيادته وقراره الداخلي، لصالح فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما أن مواقفه تثبت أنّ المغرب لا يمتلك أي سلطة شرعيّة على الأراضي الصحراويّة، بل إنّ هدفه هو تحقيق توسع غير مشروع على حساب دولة أخرى، وشعب يطالب باستقلاله وحريته، ولذلك نجد الدبلوماسيّة المغربيّة على عكس نظيرتها الجزائريّة، بحيث نجد الجزائر تراهن على مبدأ المشروعيّة، بينما تراهن المغرب على مبدأ القوة من خلال التحالف مع الدول العظمى، وتقديم تنازلات على حساب سيادتها، وقرارها في ما يتعلق بالسياسة الخارجيّة، حيث نجد المغرب قد تورط في الصراعات في منطقة الخليج مثل حرب اليمن، وتوتر علاقاته مع قطر، وذلك بهدف الحفاظ على الدعم الخليجي والعربي، وعدم السماح بالاعتراف بالقضيّة الصحراويّة داخل جامعة الدول العربيّة، بينما نجد الجزائر متحرّرة من كلّ هذا الثقل كون موقفها مرتبط بالشرعيّة الدولية، بقرارات مجلس الأمن، رغم شدّة التعقيد في الموازنة بين المشروعية التي تطالب بها الجزائر وتعتمد عليها، وبين القوة التي يحتمي وراءها المغرب ويعتمد عليها[2].

يمكن القول إنّ القضية الصحراويّة قد تطورت حسب الجانب الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب، وذلك حسب كلّ دولة، وما تعتمد عليه من استراتيجيّة في إدارة الصراع، بما يتماشى مع أمنها القومي فمن مهام الدبلوماسيّة أن تكون متيقظّة وأن تحبط سياسات الأمم الأخرى المناقضة لسياسات بلدها[3]، لكن ما يميّز الدبلوماسية الجزائريّة هو الثبات والوضوح، والاحترام الدولي، بينما نجد المغرب يعاني من دبلوماسيّة متقلبة، وتعتمد على تقديم التنازلات، كون موقفها من الصراع متناقض ومتصادم مع الشرعيّة الدوليّة، ولذلك فإن احتفاظها بالصحراء الغربيّة يقتضي منها تقديم تنازلات للقوى العظمى، التي تمكنها من ممارسة الضغط والدفع نحو الامتثال لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، وتصفية الاستعمار في آخر مستعمرة في إفريقيا.

نتائج الدراسة:

- الأزمة الصحراويّة في نتيجة تفاهمات بين قوى استعمارية.
- المغرب وظّف علاقاته مع إسبانيا وفرنسا من أجل بسط نفوذه على الأراضي الصحراويّة.
- المغرب ينتهج سياسة استعماريّة اتجاه الشعب الصحراوي.
- ليس هناك إرادة دولية حقيقية لتصفية الصراع في الصحراء الغربيّة.

1- (جيلالي كرايس)، الاتحاد المغاربي بين تطلعات الشعوب وأولويات الأنظمة في المنطقة، تاريخ النشر: 2018/12/17، تاريخ الاطلاع: 2020/02/18، الرابط: https://www.hadathpost.com/2018/12/17/

2- (هنري كسنجر)، النظام العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3- (السيد أمين شلبي)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- هناك تقلب وعدم ثبات في المواقف المغربيّة اتجاه الملف الصحراوي.
- الجزائر تنتهج سياسة واضحة اتجاه الملف الصحراوي منذ بداية الأزمة.
- اعتماد الجزائر على الشرعيّة الدوليّة في تعاملها مع الملف الصحراوي.
- السياسة الخارجيّة الجزائريّة متحرّرة من كلّ الضغوط، بسبب حيادها الإيجابي وتوافقها مع القرارات الأمميّة.
- نجاح الدبلوماسيّة الجزائريّة في تعزيز القضيّة الصحراويّة في المحافل الدوليّة.
- تحقيق الدبلوماسيّة الجزائريّة لمكاسب جديدة في كلّ مرة، بسبب وضوح مواقفها.

خاتمة:

من خلال تطور الأحداث في الملف الصحراوي نجد أنّ هناك رغبة لدى المجتمع الدولي في عدم تسوية النزاع عن طريق تنظيم استفتاء تقرير المصير الذي يعتبر الآلية الوحيدة لتصفية الاستعمار في العالم، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف النظام المغربي الذي يركز على تقديم الكثير من التنازلات للقوى العظمى بهدف عدم ممارسة أي ضغط حقيقي عليها، وفي نفس الوقت السماح له بتغيير أرض الواقع، ونهب خيرات الشعب الصحراوي وإقحام تغييرات جغرافيّة وديموغرافيّة من أجل دعم الطرح المغربي في أنّ الأراضي الصحراويّة هي امتداد للمملكة المغربيّة، ومن بين هذه التنازلات سكوت المغرب عن أراضيه المحتلة من طرف إسبانيا، إضافة إلى التقارب الأمريكي المغربي خاصّة بعد حرب الخليج الثانيّة، السير نحو التطبيع مع الكيّان الصهيوني، علاقات مميزة مع فرنسا والقوى الغربيّة، بينما نلاحظ نوعا من الثبات في الموقف الجزائري اتجاه القضيّة الصحراويّة، منذ بداية الأزمة (سنة 1975)، حيث لا تزال الجزائر تنظر إلى القضية الصحراويّة على أنها قضيّة تحرّر عادلة، وهناك آلية وحيدة لتسوية النزاع وهي استفتاء تقرير المصير، وبذلك نستطيع القول أنّ الدبلوماسيّة الجزائريّة تميّزت بالثبات في المواقف منذ بداية الصراع، كونها دبلوماسيّة تتماشى مع القانون الدولي ومع الشرعيّة الدوليةّ، بينما يعتمد المغرب على التنازل والمراوغة بسبب أنّ موقفه من القضيّة مخالف للشرعيّة الدوليّة، ومتناقض مع القانون الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

- إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسيّة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، د/ط، 1982.
- إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة..... وحديث في الشرعية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ألبورتو كرينر، دفيد سرلياس، الصحراء الغربية: قلة وفاء، اهمال ..... أو مسؤولية، أوراق فايس46، 2007/05/22.

- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، بدون طبعة، بدون سنة.
- جوزيف س ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، 2007.
- جوزيف إم سيراكوسا ، الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015.
- جيمس دورتي وروبرت بلستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
- حسن علي بحري ، القوة الناعمة سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتيجية، د/ط، 2008.
- سليم قسوم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د/ط، د/س.
- السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، علم الكتب، الطبعة الثانية، 1997.
- عبد المعطي محمد عساف ، مقدمة إلى علم السياسية، دار مجدلاوي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1987.
- العربي برمضان، قضية الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي رؤية مغربية(70 – 82)، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 23، 2016.
- عمر صدوق ، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجزائرية، د/ط، 1986.
- قاسم الزهيري ، مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية الموريتانية، الهلال العربية للطباعة والنشر، د/ط، 1991.
- لويد جونس، تفسير السياسة الخارجية، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، بدون طبعة .
- محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي إدارة الحرب الأثيوبية الإيريتيرية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- مسعود شعنان ، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والإعلام، يوسف بن خدة الجزائر، 2014.
- مصطفي الكتاب ، محمد بادي ، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، مكتبة الأسد للطبع، د/ط د/س.
- ناصف يوسف حقي ، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، د/ط، 1985.

- نصر عارف، محمد ، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية المنهج المعرفي. النظرية، المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط 1، 2002.
- هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999
- هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الامم، ومسار التاريخ، دار الكتاب العربي، د/ط، 2015.
- يحظيه السيد حمدي ، الصحراء الغربية اخر مستعمرة في إفريقيا، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، د/ ط، د/س.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- عبد النبي مصطفى، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، الجزائر، 2014.

ثالثا: المجلات العلمية

- بطرس بطرس غالي، السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسية،ع. 18، 1962.
- محمد نور البصراتي وآخرون ، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها علي العلاقات المغربية الجزائرية، مجلة المركز الديمقراطي العربي، برلين، عدد خاص، 2017.

رابعا: المو اقع الالكترونية

- الجيلالي كرايس ، الاتحاد المغاربي بين تطلعات الشعوب وأولويات الأنظمة في المنطقة، تاريخ النشر: 2018/12/17، تاريخ الاطلاع: 2020/02/18، الرابط: https://www.hadathpost.com/2018/12/17/ :
- الجيلالي كرايس، القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية تشابهات وتقاطعات، تاريخ النشر: 2020/04/01، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29، الرابط: https://voixdedeuxrives.com/ :
- عمر بوزيد، نزاع الصحراء، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29، مقال منشور في الموقع http//www.alasr.ws/areticles/view/5651: التصفح بتاريخ: 2020/01/20م ، 15.00سا.
- المسيرة الخضراء: دعوة الحسن الثاني التي انتهت بإعلان "الجمهورية الصحراوية، تاريخ النشر: 2019/10/19، تاريخ الاطلاع: 2020/02/29، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast -